هيئة مكافحة الفساد

التقرير الإعلامي الشهري

عن أنشطة وفعاليات الهيئة

تشرين الأول 2020

خلال شهر تشرين الأول 2020

1915

إقرار ذمة مالية استلمته الهيئة

18

إقرار ذمة مالية تم فحصه

9

جولات تفتيش ميدانية

156

شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة

142	6
شكوى وبلاغ	شكاوى خارج
تم إنجازها	اختصاص الهيئة
7	32
احالة الى	احالة الى
النائب العام	التحقيق الداخلي

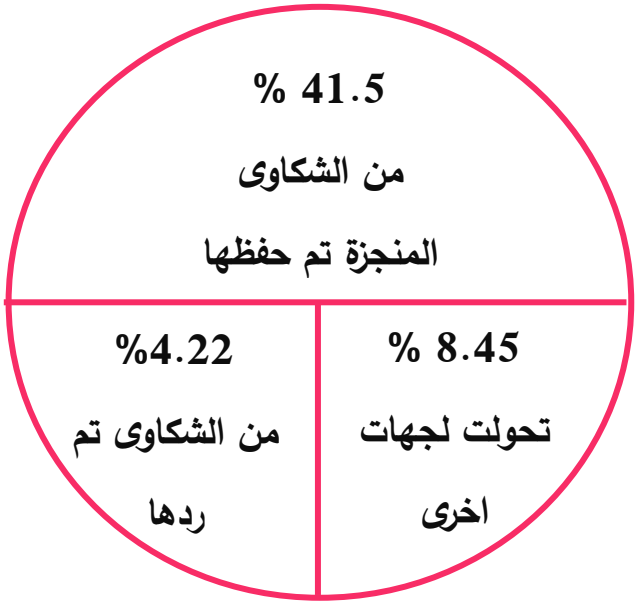

% 18.30
من الشكاوى ضُمت
مع شكاوى اخرى

تصنيف الشكاوى وفقاً للجرم

%78.20
إساءة استعمال السلطة

%3.84
اختلاس

%3.20
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية

%3.20
تزوير

%1.92
استثمار الوظيفة

%1.28
تضارب مصالح

تصنيف الشكاوى وفقاً للقطاعات

%55.12
قطاع عام

%35.89
هيئات محلية

%4.48
جمعيات

%1.92
شركة مساهمة عامة

إطلاق مجموعة عمل

قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

والتي تهدف لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين كافة القطاعات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وخلق بيئة طاردة للفساد، وأشاد المشاركون في المجموعة بعمل هيئة مكافحة الفساد والإنجازات الكبيرة التي تمكنت من تحقيقها خلال الفترة الماضية، وأثنوا على جديتها بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم برسالتها وعملها.

توقيع اتفاقية تعاون

مع الجهاز المركزي للإحصاء

تضمن المذكرة تعزيز التعاون المشترك بين دائرة المرصد في هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم من قبل الهيئة لنظام المراقبة الإحصائي الوطني في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تنفيذ تدريبات ولقاءات توعوية

تدريب حول متطلبات نظام ادارة الجودة وكتابة إجراءات العمل لموظفي الهيئة.	لقاء مع طلبة الحقوق في جامعة النجاح الوطنية حول قانون مكافحة الفساد المعدل.
دورة تدريبية لممثلي الكليات المتوسطة الجامعية حول مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول.	تدريب حول المبادئ الأولية للإحصاء وكيفية قراءة الأرقام الإحصائية.

إطلاق حملة تدريب وتوعية بعنوان

"برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة"

محكمة جرائم الفساد تدين متهَمين بجرائم فساد

ادانت محكمة جرائم الفساد المنعقدة في رام الله، برئاسة القاضي عادل أبو صالح وعضوية القاضي رامز جمهور والقاضي محمد رسول، وبناءً على التحقيقات التي قامت بها نيابة جرائم الفساد، وبناءً على قرار احالة من رئيس هيئة مكافحة فساد على ضوء التحريات التي قامت بها الهيئة، والمرافعات التي قدمها وكيل النيابة العامة الأستاذ سفيان بو زهيرة، المتهم (م.ح) والذي يعمل موظفاً عاماً بجريمة الاختلاس خلافاً لأحكام المادة (1/174) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960، وحكمت عليه بالسجن الفعلي مدة ستة اشهر وغرامة مالية 50 دينار أردني نظراً لقيامه بردّ المتحصلات الجرمية والبالغ قيمتها (17100 شيكل)، والزامه بنفقات محاكمة بقيمة 1000 شيكل.

وكذلك ادانت المحكمة وفي جلسة أخرى، المتهم (ع.م) والذي يعمل موظفاً عاماً بجريمة إساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام المادة (1/182) من قانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960م، وحكمت عليه بالسجن الفعلي مدة ثلاثة أشهر، وإلزامه بنفقات محاكمة بقيمة 500 دينار أردني، وتقرر إرجاء تنفيذ العقوبة لحين البت بالاستئناف.

الدائرة الإعلامية – هيئة مكافحة الفساد – 2020/11/5

أحال رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المُستشار د. أحمد براك خلال شهر تشرين الأول المنصرم (7) ملفات إلى النائب العام، بعد التحقق من احتوائها على شبهات فساد، حيث استلمت الهيئة خلال الشهر نفسه ما مجموعه (156) شكوى وبلاغ، ليصبح إجمالي الشكاوى والبلاغات التي استلمتها الهيئة منذ بداية العام الجاري (1005) شكوى وبلاغ.

وانجزت الهيئة خلال الشهر نفسه ما مجموعه (142) شكوى وبلاغ، حيث تم حفظ (59) ملف، وتحويل (32) للتحقيق الداخلي، وضم (26) لملفات ذات نفس الموضوع، وتحويل (12) إلى جهات أخرى، وإحالة (7) إلى النائب العام، ورد (6) لعدم الاختصاص.

ونالت جريمة إساءة استعمال السلطة النصيب الأوفر من مجمل الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الشهر المنصرم، حيث توزعت الشكاوى والبلاغات بحسب الجرم المشتبه إلى ما يلي: (122) شكوى وبلاغ ضد إساءة استعمال السلطة، (6) ضد الاختلاس، (5) ضد التزوير، (5) ضد التهاون في أداء الواجبات الوظيفية، (4) شكاوى وبلاغات من خارج اختصاص الهيئة، (3) ضد استثمار الوظيفة، فيما توزعت باقي الشكاوى والبلاغات ما بين مصدقات كاذبة، وإساءة الائتمان، والرشوة، والكسب غير المشروع، والواسطة والمحسوبية، والمساس بالمال العام.

أما من ناحية القطاعات، فاستلمت الهيئة خلال الشهر المنصرم (86) شكوى وبلاغ ضد القطاع العام، و(56) ضد الهيئات المحلية، و(7) ضد الجمعيات، و(3) ضد شركات المساهمة العامة، فيما نال كل من الاتحادات والنقابات، وشركات المساهمة الخاصة، والمراكز، والجهات غير الخاضعة، شكوى واحدة ضد كل منهم.

واستلمت الهيئة (68) شكوى وبلاغ من مجمل الشكاوى والبلاغات مُستلمة خلال الشهر المنصرم عن طريق الحضور الشخصي للهيئة وتسليم الشكوى باليد، فيما حين استلمت (57) شكوى وبلاغ من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية، و(14) من خلال المراسلات الرسمية سواء من المؤسسات العامة أو الجمعيات الخيرية أو البلديات أو أي جهة أخرى، و(7) شكاوى وبلاغات من خلال البريد الإلكتروني، و(6) من خلال الفاكس، و(4) من خلال الرصد الإلكتروني.

وأدانت محكمة جرائم الفساد خلال الشهر نفسه متهمين إثنين بتهم الاختلاس وإساءة استعمال السلطة، وذلك استنادا إلى ملفات أحالتها هيئة مكافحة الفساد للنيابة، واستنادا الى التحقيقات التي قامت بها نيابة جرائم الفساد أصولا.

وجرى رفع السرية المصرفية عن 4 ملفات، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين تم رفع السرية المصرفية عنهم نتيجة هذا القرار 13 شخص، كما تم تنفيذ جولات تفتيشية على 9 جهات خاضعة، وإلى ذلك تلقت الهيئة (1915) إقرار ذمة مالية، وقامت بفض وفحص (18) إقرار تعود لـ (10) أشخاص وارد بحقهم شكاوى أو بلاغات أو تحريات.

كما أطلقت الهيئة خلال الشهر المنصرم مجموعة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والتي تهدف لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين كافة القطاعات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وخلق بيئة طاردة للفساد، وأشاد المشاركون في المجموعة بعمل هيئة مكافحة الفساد والإنجازات الكبيرة التي تمكنت من تحقيقها خلال الفترة الماضية، وأثنوا على جديتها بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم برسالتها وعملها.

وأطلقت الهيئة أيضاً، وبناءً على تعليمات رئيسها المستشار د. أحمد براك، حملة تدريب وتوعية بعنوان "برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة"، والتي يندرج ضمن المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، والذي يهدف إلى تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عاماً، ويستهدف التدريب أكثر من (2000) موظف من موظفي الخدمة العامة، هذا وباشرت الهيئة بتنفيذ هذه اللقاءات، حيث نفذت عدة أنشطة توعوية لموظفي وزارة المالية، ووزارة شؤون المرأة.

ووقعت الهيئة خلال الشهر نفسه، مذكرة تعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، حيث اتفق الجانبان من خلال مذكرة التعاون على التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات لمخاطر الفساد في عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة إلى تحصين عمل الجهاز من تلك المخاطر، كما ستعمل الهيئة بموجب المذكرة على تقديم الدعم الفني اللازم للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تحديثه لاستراتيجيته لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، كما ستضمن المذكرة تعزيز التعاون المشترك بين دائرة المرصد في هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم من قبل الهيئة لنظام المراقبة الإحصائي

الوطني في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة لتسهيل التعاون بخصوص تعبئة اقرارات الذمة المالية للعاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بموجب القانون.

وعقد رئيس الهيئة عدة لقاءات رسمية مع عدد من المسؤولين والصحفيين وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وأكاديميين، وذلك في إطار سعي الهيئة لإشراك كافة القطاعات والمؤسسات بجهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة.

وواصلت الهيئة تحضيراتها لعقد مؤتمرها الدولي الثاني "سياسات الشفافية والنزاهة والمساءلة بين النظرية والتطبيق"، وعقدت الهيئة سلسلة من الأنشطة التوعوية والتثقيفية والتدريبية، من ضمنها لقاء مع طلبة الحقوق في جامعة النجاح الوطنية حول قانون مكافحة الفساد، ودورة تدريبية لممثلي الكليات المتوسطة الجامعية حول مساق "مكافحة الفساد تحديات وحلول"، كما وفرت الهيئة لموظفيها عدد من البرامج التدريبية لرفع قدراتهم وتزويدهم بالخبرات اللازمة لعملهم، حيث عقدت ورشة تدريبية لموظفيها حول متطلبات نظام إدارة الجودة وكتابة إجراءات العمل، بالإضافة لدورة تدريبية حول المبادئ الأولية للإحصاء وكيفية قراءة الأرقام الإحصائية.

وسعت الهيئة لتعزيز تعاونها مع مختلف المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات مع الصحفيين ووكالات الأنباء، وصدر عن الدائرة الإعلامية في الهيئة (17) خبرا وتقريرا صحفيا خلال الشهر المنصرم.

المزيد من التفاصيل:

أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة والمنجزة خلال شهر 2020/10.

1. بلغ اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال شهر 2020/10 **(156)** شكوى وبلاغ، ليصبح اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة من 2020/01/01 لغاية 2020/10/31 ما مجموعه **(1005)**.
2. بلغ اجمالي الشكاوى والبلاغات المنجزة من قبل الهيئة خلال شهر 2020/10 ما مجموعه **(142) شكوى وإبلاغ**.

الجدول التالي يبين ملخص الشكاوى والبلاغات المستلمة بالإضافة الى ما تم انجازه من قبل الهيئة خلال شهر 2020/10:

البيان	إدارة الشكاوى والتحريات	إدارة التحقيق	المجموع
عدد الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال شهر 2020/10	153	3	156
تم انجاز 142 ملف خلال شهر 2020/10 وفق التوزيع التالي:			
1. احالة الى النيابة العامة.	1	6	7
2. حفظ الشكوى/البلاغ.	48	11	59
3. رد لعدم الاختصاص.	3	3	6
4. تحويل داخلي لإدارة التحقيق.	32	-	32
5. تحويل لجهات أخرى.	12	-	12
6. شكاوى وبلاغات تم ضمها لملفات ذات نفس الموضوع.	26	-	26
مجموع الملفات المنجزة خلال شهر 2020/10	**122**	**20**	**142**

3. تصــنيف الشــكاوى والبلاغــات المســتلمة خــلال شــهر 2020/10 مصــنفة وفقــا للجــرم المشتبه به:

تصنيف الجرم المشتبه به	إدارة الشكاوى والتحريات
اساءة استعمال السلطة	122
المصدقات الكاذبة	2
إساءة الائتمان	1
استثمار الوظيفة	3
الاختلاس	6
التزوير	5
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	5
الرشوة	1
تضارب المصالح	2
عدم الاختصاص	4
كسب غير مشروع	1
الواسطة والمحسوبية	2
مساس بالمال العام	2
المجموع	**153**

4. تصـــنيف الشـــكاوى والبلاغـــات المســـتلمة خـــلال شـــهر 2020/10 مصـــنفة وفقـــا للقطاعات:

تصنيف الجرم المشتبه به	إدارة الشكاوى والتحريات وإدارة التحقيق
قطاع عام	86
هيئات محلية	56
اتحادات ونقابات	1
جمعيات	7
غير خاضعين	1
شركة مساهمة عامة	3
شركة مساهمة خاصة	1
مراكز	1
المجموع	**156**

5. تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال شهر 2020/10 وفقا للآلية التي تم استلامها بها:

طريقة استلام الشكوى او البلاغ	العدد
الحضور الشخصي / تسليم باليد	**68**
من خلال تطبيق الهواتف الذكية	**57**
من خلال الايميل	**7**
من خلال الفاكس	**6**
عبر المراسلات الرسمية (من مؤسسات عامة او جمعيات خيرية او بلديات او أي جهات أخرى)	**14**
عبر الرصد الالكتروني	**4**
المجموع	**156**

6. اقرارات الذمة المالية التي تم فضها وفحصها خلال شهر 2020/10:

تم فض وفحص (18) اقرار ذمة مالية تعود لـــ (10) اشخاص وارد بحقهم شكاوى أو بلاغات أو تحريات حيث أن هناك بعض الأشـــخاص لديهم أكثر من إقرار مقدم للهيئة، وقد وتم تحليل البيانات الخاصة بتلك الاقرارات للأصول المنقولة وغير المنقولة لتحديد صافي الثروة الخاص بهم.

7. طلبات رفع السرية المصرفية والمستندات المتعلقة بها:

تم الطلب خلال شهر 10 من نيابة جرائم الفساد رفع السرية المصرفية عن عدد **4 ملفات** مرتبطة بـ **13 شخص**.

تصنيف الجهة التي طلب مستندات بنكية مرتبطة بها	عدد الملفات بناء على شكوى	عدد الملفات بناء على بلاغ	عدد الملفات بطلب من الشؤون القانونية	مجموع الملفات
جمعيات	2	0	0	**2**
هيئات محلية	1	0	0	**1**
اتحادات	1	0	0	**1**
مكلفين بأداء خدمة عامة	0	5	1	**6**
المجموع	**4**	**5**	**1**	**10**

ثانياً: إقرارات الذمة المالية:

1. الاقرارات المستلمة خلال شهر 2020/10:

لقد تسلمت دائرة إقرار الذمة المالية خلال الفترة من 2020/10/01 ولغاية 2020/10/31 ما مجموعه (1,915) إقرار ذمة مالية ليصبح اجمالي العدد المستلم منذ بداية العام ولغاية 2020/10/31 ما مجموعه 58,053 إقرار ذمة مالية وقد توزعت على القطاعات على النحو الآتي:

	القِطاع	العدد خلال المُدة	التراكمي من السابق	العدد الإجمالي
.1	المدنيون	1740	25580	27320
.2	الجمعيات	136	1899	2035
.3	العساكر	14	17643	17657
.4	الصناديق السيادية	0	184	184
.5	الهيئات المحلية	3	8067	8070
.6	الشركات التي تساهم فيها الدولة	0	211	211

.7	الشركات غير الربحية	0	4	4
.8	النقابات	0	9	9
.9	الأندية	8	7	15
.10	الأحزاب السياسية	0	1	1
.11	المصفون	0	66	66
.12	المحكمون	1	99	100
.13	وكلاء الدائنين	0	0	0
.14	الحراس القضائيون	0	0	0
.15	الخبراء	0	61	61
.16	هيئة مكافحة الفساد	7	152	159
.17	مؤسسات منظمة التحرير	6	1924	1930
.18	المعاهد	0	35	35
.19	الجامعات	0	135	135
.20	المكلفين بخدمة عامة	0	42	42
.21	الاتحادات	0	19	19

وحدة التعاون الدولي والمحلي:

أطلقت الهيئة خلال الشهر المنصرم مجموعة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والتي تهدف لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين كافة القطاعات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وخلق بيئة طاردة للفساد، وأشاد المشاركون في المجموعة بعمل هيئة مكافحة الفساد والإنجازات الكبيرة التي تمكنت من تحقيقها خلال الفترة الماضية، وأثنوا على جديتها بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم برسالتها وعملها.

الإدارة العامة للنزاهة والوقاية:

أطلقت الهيئة حملة تدريب وتوعية بعنوان "برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة"، والذي يندرج ضمن المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، ويهدف إلى تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عاماً، ويتضمن التدريب (60) لقاءً توعوياً، ويستهدف أكثر من (2000) موظف من موظفي الخدمة العامة، هذا وباشرت الهيئة بتنفيذ هذه اللقاءات، حيث نفذت عدة أنشطة توعوية لموظفي وزارة المالية، ووزارة شؤون المرأة.

وكذلك نفذت الهيئة لقاءً تدريبياً بعنوان "المبادئ الأولية للإحصاء وكيفية قراءة الأرقام الإحصائية، استهدفت 10 موظفين من مختلف الإدارة العامة في الهيئة، كما اعدت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية تقرير تقييمي للقاء التدريبي السابق الذكر، وتم اعداد إطار تدريبي للموظفين غير الاحصائيين والمنبثق عن توصيات اللقاء التدريبي نفسه، واعداد ملخص تنفيذي حول دليل إحصاءات الحوكمة الصادر عن الأمم المتحدة، وتطوير اجراء تدريب الشركاء وفق معايير الجودة بما يتطابق مع أيزو 9001، وتطوير اجراء دائرة المرصد الوطني لمؤشرات الفساد، واعداد اجراء ميثاق النزاهة لدائرة النزاهة وفق معايير الجودة بما يتطابق مع ايزو 9001، بالإضافة لمتابعة تصوير وإنتاج برنامج النزاهة مبادئ وتطبيقات، وتطوير مواد تدريبية لبرنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، واعداد مسودة خطة تنفيذية لبلدية الخليل.

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات:

وقعت الهيئة مذكرة تعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، حيث اتفق الجانبان على التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات لمخاطر الفساد في عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة إلى تحصين عمل الجهاز من تلك المخاطر، كما ستعمل الهيئة بموجب المذكرة على تقديم الدعم الفني اللازم للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تحديثه لاستراتيجيته لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، كما ستضمن المذكرة تعزيز التعاون المشترك بين دائرة المرصد في هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم من قبل الهيئة لنظام المراقبة الإحصائي الوطني في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة لتسهيل التعاون بخصوص تعبئة اقرارات الذمة المالية للعاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بموجب القانون.

وكذلك باشرت الهيئة باعتماد مقترح أولي للبرنامج الالكتروني للخطة التشغيلية السنوية للهيئة، واعداد مسودات أدلة إجراءات العمل لبعض الادارات في الهيئة حسب المواصفة المتعلقة بنظام إدارة الجودة ايزو 9001، والبدء بإعداد مقترح مبادرة شبابية ومقترح مبادرة نسائية.

وكذلك تم تنفيذ لقاءين تدريبين لموظفي الهيئة حول متطلبات نظام إدارة الجودة وكتابة إجراءات العمل، وتنفيذ لقاء الكتروني مع طلبة الحقوق في جامعة النجاح الوطنية لتعريفهم بقانون مكافحة الفساد، وتنفيذ دورة تدريبية لممثلي الكليات المتوسطة الجامعية بخصوص مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول.